



كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

تقييم دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تشجيع الرقابة على التقارير المالية
وجودة أعمال المراجعين وأثر ذلك على البورصة المصرية
(دراسة ميدانية على الشركات المقيدة أو راقتها بالبورصة المصرية)

رسالة مقدمة
للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحث
محمد صابر محمد أحمد
مراجع مالي بشركة الإسماعيلية
للإستثمار الزراعي والصناعي.

تحت إشراف

أ.د/ فاروق جمعة عبد العال
د/ محمود محمد عبد الرحيم
أستاذ المحاسبة والمراجعة
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة بنها

المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية للعميل وإنما أيضاً في تقرير المراجعة مما ينعكس على قرارات مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية. (١)

لذلك تعتبر البيئة التنظيمية The Institutional Setting لمهنة المراجعة - والتي يتم في إطارها أداء عمليات المراجعة في أي مجتمع- من أهم العوامل المؤثرة في جودة أداء المهنة ومدى الاعتماد على مخرجاتها بهدف تحسين القرارات المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وهو الأمر الذي يعتمد بشكل كبير على جودة عملية المراجعة، والتي تعتبر مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة (مستخدمي القوائم المالية، مكاتب المراجعة، المنظمات المهنية، الأجهزة الحكومية، والشركة محل المراجعة).

وتشير البيئة التنظيمية- في هذا الخصوص- إلى كل من النظام القانوني المطبق داخل الدولة بهدف تحديد المسئولية القانونية (مدنية- جنائية- تأديبية) للمرابع الخارجي، وكذلك القوانين المنظمة للأسواق المالية، فضلاً عن مجموعة الجهات الرقابية والهيئات التنظيمية والمنظمات المهنية العاملة بالدولة التي تتطلع بمهام التتنظيم والرقابة على الممارسات المحاسبية والأداء المهني لعمليات المراجعة.

ولكل دولة آليات تنظيمية مختلفة تتطلع بتنظيم المهنة وأداء المراجعين العاملين بها والرقابة على جودة الأداء المهني بشكل عام، وعلى الرغم من أن العديد من الدول، تبني معايير المراجعة الدولية مع إدخال تعديلات طفيفة تعكس البيئة القانونية المحلية إلا أن القواعد التنظيمية المحلية هي التي تحكم الممارسات المهنية المتتبعة في عمليات المراجعة. (٢)

نتيجة لذلك، اهتمت العديد من المنظمات المهنية بموضوع رقابة الجودة في مكاتب المراجعة، والعمل على تحسين مستوى جودة عملية المراجعة والإرتقاء به بما يخدم المصلحة العامة، وقامت الكثير من هذه المنظمات بوضع ضوابط ومعايير للتأكد على جودة الأداء منها الأتحاد الدولي للمحاسبين الذي قام بإصدار الإرشاد رقم (٧) والخاص بالرقابة على مستوى أداء أعمال المراجعة، ثم قام بإصدار معيار المراجعة رقم (٢٠) الخاص بالرقابة على جودة أعمال المراجعة والذي يهدف إلى تحديد معايير وتوفير إرشادات للرقابة على الجودة.

وفي هذا الخصوص، كانت الرقابة الذاتية تمثل حجر الأساس في ضمان جودة أداء عمليات المراجعة ودعم استقلالية المراجع الخارجي، وبالتالي تخفيض إحتمال فشل المراجعة، وتم ممارسة هذا النوع من الرقابة من خلال المنظمات والجمعيات المهنية المختلفة العاملة

(١) /أحمد سليم محمد سليم ، مرجع سابق ذكره ، ص .٣

(٢) /د/ أحمد انيس أحمد، "دراسة مدى فعالية إجراءات الرقابة الحكومية على جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة الأعمال المصرية" ، مجلة المحاسبة المصرية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن ، السنة الرابعة ، ٢٠١٤ ، ص ص ١٦٠-١٦١.

المقدمة:

تواجه مهنة المراجعة العديد من التحديات وذلك مع بداية القرن الحادى والعشرين بسبب ما يوجه إليها من انتقادات طالت العديد من ممارسي المهنة الذين قاموا بتجاوزات كان لها أبلغ الأثر في حدوث انهيار للعديد من منشآت الأعمال ومكاتب المراجعة العالمية وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث الكثير من العواقب السلبية على الاقتصاد العالمي، وبعد السلسلة المتعددة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت لكتير من الشركات في العالم، وما صاحبها من انهيارات وفضائح مالية حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧، وأزمة شركة (Enron) عام ٢٠٠١، وكذلك أزمة شركة (World Com) عام ٢٠٠٢، وأخيراً الأزمة المالية العالمية في الرابع الأخير من عام ٢٠٠٨، والتي لا تزال آثارها ماثلة أمام عيناً حتى هذه اللحظة، وما نتج عنها من إفلاس الكثير من الشركات والبنوك العالمية في أمريكا على وجه الخصوص والزيادة المضطربة لافلاس شركات كثيرة في جميع دول العالم^(١).

بدأ العالم يحمل المراجعين جزءاً كبيراً من المسئولية بإيمانهم بعدم القدرة على أداء واجباتهم المهنية بأسلوب يتناسب مع مبادئ ومعايير المراجعة والإلتزام بآداب وسلوك المهنة، مما أدى إلى اهتزاز صورة مراجع الحسابات وانتشار سمعة سيئة عن مكاتب المراجعة والمحاسبة ومراجع الحسابات في العالم، كما حدث لمكتب المراجعة "أرثر أندرسون" واحد من مكاتب المراجعة الكبيرة في العالم، والذي كان يقوم بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركة (Enron) (World Com) وعلى إثر ذلك اخترق اسم مكتب المراجعة "أرثر أندرسون" من السوق المهنية.^(٢)

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد صاحب تصاعد الأزمات المالية إثارة المزيد من الشكوك حول حقيقة نزاهة مراجع الحسابات، ومن ثم تزايد الشك في تحقيق جودة مراجعة القوائم المالية في بيئة الممارسة المهنية، لذا توجه الكثير من الكتاب والباحثين إلى القيام بمزيد من الدراسات التي أهتمت بدراسة كيفية تحقيق الجودة والعوامل أو المتغيرات المؤثرة فيها، حيث أن تحقيق الجودة يؤدي إلى تحقيق الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية ليس فقط في

(١) /أحمد سليم محمد سليم، "نموذج مقترن لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية (دراسة ميدانية)" ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص ٣.

(٢) /محمد سامي محمد على، "دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تحسين جودة أداء عملية المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية: دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢.

داخل كل دولة، والتي عليها تطوير وإعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، وكذلك وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية على جودة أعمال مكاتب المراجعة والتتأكد من إلتزامها بتطبيق المعايير الخاصة بالرقابة على الجودة.

يُعد إدخال مفهوم المراجعة بواسطة النظارء (فحص النظير) كأحد وسائل الرقابة الذاتية الداخلية لمهنة المراجعة لم يسلم من النقد خصوصاً بعد الأحداث التي تعرضت لها المهنة في السنوات الأخيرة وإرتفاع حالات فشل المراجعة وإفلاس الشركات العامة (التي تتداول أسهمها في أسواق المال)، وكانت أهم الإنتقادات الموجهة إلى هذا الأسلوب ما يلى: أن فحص النظير يؤدي بشكل روتيني، ويهمم القائمون به بشكل أكثر من المضمون، وأن الأشخاص القائمين به غير متفرغين لهذا العمل وقد يكونوا غير صالحين في بعض الأحيان للقيام به، فضلاً عن أن هذا الأسلوب يحمل شبهة المجاملة فيما بين مكاتب المراجعة، حيث أتاح قسم فحص النظير بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فرصة لمكتب المراجعة لاختيار المكتب القائم بمراجعةه مما يؤثر على استقلالية وحياد المكتب القائم بالمراجعة وبالتالي تقرير المراجعة، كما أن المنافسة قد تؤثر أيضاً على اختيار المكتب، حيث يمكن أن يختار المكتب مكتب منافس له كى يقوم بإظهار عيوب المكتب الآخر.⁽¹⁾

نتيجة للإنتقادات السابقة الموجهة لمراجعة النظير، أثير العديد من الجدل حول كفاية وفعالية أدوات الرقابة الذاتية للمهنة ومدى الحاجة إلى البحث عن أدوات أخرى أكثر موضوعية للرقابة المستقلة عن مهنة المراجعة لتقوم بالرقابة على جودة أداء عملية المراجعة.

وفي هذا الصدد، قد تظهر الحاجة إلى إنشاء جهة حكمية مستقلة عن مهنة المراجعة تقوم بالرقابة على جودة أداء عملية المراجعة، حيث أصدر الكونجرس الأمريكي قانون Sarbanes Oxley 2002 الذي اشتمل العديد من القواعد المتعلقة بمهنة المراجعة والتي أحدثت تغيرات أساسية بالنسبة للمهنة والرقابة عليها، ومن أهم تلك التغيرات إنشاء مجلس للإشراف والرقابة على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB) والذي حل محل مجلس الإشراف العام (POB)، كما قامت المملكة المتحدة بإنشاء مجلس التقارير المالية (FRC)، وقامت بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية بإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، وفي الإمارات العربية المتحدة بإنشاء جهاز أبو ظبي للمحاسبة (ADGM) وهيئة دبي للخدمات المالية (DFSA).

(1) / خالد أحمد الفخراني، "إنرون — الإنهاك المالي والدروس المستفادة"، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، الجزء الثاني، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص ٢٦-٢٧.

وفي جمهورية مصر العربية، أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ وتحتسب الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات المالية وتنظيم الأنشطة وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية، والعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية.

أولاً: طبيعة المشكلة

إن عمل مراقب الحسابات يُعد الركيزة الأساسية، والتي يتم الإستناد إليها في إتخاذ القرارات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يعمل المراجع على الوصول إلى أعلى مستوى لجودة الأداء المهني^(١)

وعلى الرغم من الكفاءة المهنية التي يتميز بها الكثير من مراقبى الحسابات المصريين، وإلتزامهم بآداب وسلوكيات المهنة ومعايير الإستقلالية ومعايير المراجعة، فإن الهيئة العامة للرقابة المالية التي أدمج فيها الهيئة العامة لسوق المال لدى تسلمهما للقوائم المالية لبعض الشركات المسجل أورقها المالية لدى البورصة المصرية قد لاحظت بعض الممارسات الخاطئة، وما صاحبها من تقاعس مراقبى حسابات تلك الشركات عن التحفظ على تلك الممارسات في تقاريرهم عن مراجعة حسابات تلك الشركات.

هذا إلى جانب إكتشاف الهيئة لبعض الأخطاء المهنية التي مارسها بعض مراقبى الحسابات في أداء أعمالهم، وقد تبين للباحث بعد الإطلاع على الممارسات الخاطئة المرتبطة بتقرير مراقب الحسابات داخل وحدة الرقابة على الأدوات والتقارير المالية وأيضاً من داخل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات داخل الهيئة العامة للرقابة المالية تبين ما يلى:

١ - أنه يجب على مراقبى الحسابات تحديد القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقية وقائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية) التي قام بمراجعةها، والتاريخ والفترة التي تعبّر عنها القوائم المالية، كما يجب أن يتضمن التقرير عبارة تقييد أن القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة وأخرى تقييد أن مسؤولية مراقبى الحسابات هي إبداء الرأى عليها بناءً على مراجعته لها^(٢)، ومع ذلك فقد وردت

(١) أ/ سامي حسن على محمد، "نموذج مقترن لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٢.

(٢) الهيئة العامة للرقابة المالية، "الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة، مذكرة دخلية، وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات، وحدة الرقابة على الأدوات والتقارير المالية، بدون تاريخ، ص ص ٥٥ - ٥٧.

بعض تقارير مراقبى الحسابات دون الإشارة إلى قيامهم بمراجعة قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية.

٤- يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات وصفاً لنطاق المراجعة، وأنه يمكن من أداء الإجراءات التي رأها ضرورية، وأن المراجعة قد خططت ونفذت للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وأنه قد قام بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة المستخدمة في إعداد القوائم المالية وتقييم عرض القوائم المالية.

ومع ذلك فقد وردت إلى الهيئة بعض التقارير التي تضع قيوداً خاصة على نطاق أعمال المراجعة التي مارسها مراقب الحسابات.

٣- يتضمن تقرير مراقب الحسابات رأياً صريحاً بما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وما إذا كانت هذه القوائم تتفق مع ما يتصل بمراجعةه من القوانين واللوائح المصرية السارية.

فإذا وجد المراقب ما يستوجب التحفظ يكون من الواجب عليه الإشارة إلى ذلك صراحة قبل إبداء الرأى في القوائم المالية، ومع ذلك فقد وردت بعض تقارير مراقبى الحسابات التي يشير فيها المراقب إلى أحد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تشرح معالجة محاسبية يتبعها الشركة على خلاف ما تتطلبه معايير المحاسبة المصرية، مما كان يستوجب من المراقب أن يتحفظ في تقريره على تأثير تلك المعالجة على القوائم المالية، ومع ذلك فإن مراقب الحسابات لم يضع هذا التحفظ في تقريره.

ولكل هذه الأسباب ولغيرها التي لا يتسع المجال لتحديدها، كان لزاماً على الهيئة العامة للرقابة المالية أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بزيادة درجة المصداقية والثقة في القوائم المالية المنصورة للشركات المسجلة لدى بورصة الأوراق المالية، وكذا للشركات الخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال، حتى تواجه تلك الممارسات الخطأة التي لا زالت تتعرض لها الهيئة العامة للرقابة المالية حتى الآن.

وبناءً على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث فيما يلى:

- (١) يوجد بعض الأخطاء المهنية التي يمارسها بعض مراقبى الحسابات فى أداء أعمالهم.
- (٢) قصور تقارير المراجعة المالية لمراقبى الحسابات نتيجة تقاعس بعض مراقبى حسابات شركات المساعدة عن التحفظ على بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة فى تقاريرهم عند مراجعة حسابات تلك الشركات.
- (٣) رغم الإهتمام الأكاديمى والمهنى بجودة أعمال مراقبى الحسابات إلا أنه لم يتم تحديد القرارات والإجراءات التنفيذية والعوامل أو المتغيرات التي تؤثر على تحقيق درجة عالية من الجودة فى أعمال مراقبى الحسابات بصورة دقيقة.

مما سبق تبلور مشكلة البحث فى التساؤلات البحثية التالية:

- (أ) هل يؤدى الدور الحالى للـ FRA (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات) إلى تشجيع الرقابة على التقارير المالية وجودة أعمال المراجعين؟
- (ب) هل يؤدى الدور الحالى للـ FRA إلى تحسين جودة أداء عملية المراجعة، أم أن دور الهيئة يحتاج إلى تطوير لزيادة فعاليته؟

ثانياً: هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى تقييم دور الهيئة العامة للرقابة المالية فى تشجيع الرقابة على التقارير المالية وجودة أعمال المراجعين وإعكاس ذلك على تحسين جودة أداء عملية المراجعة وأثر ذلك على البورصة المصرية.

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على دور الهيئة العامة للرقابة المالية فى تحقيق جودة أعمال مراقبى الحسابات بدرجة عالية وتقديرها من خلال مناظر انها بالدور الذى تقوم به الجمعيات المهنية بالتنظيم الذاتى للمهنة.
- ٢- التعرف على أهم المتغيرات وكافة الأساليب والعوامل المرتبطة بضبط جودة الأداء المهني لمراقبى الحسابات.
- ٣- التعرف على الدور الذى تقوم به الهيئة العامة للرقابة المالية، وتقدير أثرها على كل من جودة الأداء المهني لمراقبى الحسابات وجودة المعلومات المحاسبية وتأثيره على البورصة المصرية ومدى ملاءمة تلك الإجراءات للمستثمر المصرى وحمايته.

٤- التعرف على آليات الرقابة وتأثير نظم المحاسبة والمراجعة على التقارير المالية السنوية والربع سنوية داخل الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.

ثالثاً: أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من الناحيتين العلمية والعملية على النحو الآتي:

١- الأهمية العلمية:

تبعد الأهمية العلمية لهذا البحث من ضرورة الإعتراف بوجود ممارسات محاسبية خاطئة، وما قد يصاحبها من تفاصيل بعض مراقبى حسابات الشركات المسجل أو راقبها المالية لدى البورصة المصرية عن التحفظ على تلك الممارسات فى تقاريرهم عن مراجعة حسابات تلك الشركات وذلك على الرغم من الكفاءة المهنية التى يتميز بها الكثير من مراقبى الحسابات المصريين، وعلى ذلك فإن المطلع على أحدث الاتجاهات البحثية فى المراجعة يرى أن هناك تركيزاً على موضوع جودة الأداء المهني لمراقبى الحسابات، ولذلك تمت مجموعة من الدراسات السابقة بالخارج وفي مصر، إلا أن الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية ذات عدد محدود للغاية، وأنها لم تتعرض بعد فى حدود علم الباحث لمحاولة الوصول إلى تقييم دور الهيئة العامة للرقابة المالية فى تشجيع الرقابة على التقارير المالية و جودة أعمال مراقبى الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة، ولعل ذلك هو أهم ما شجع الباحث على إجراء هذا البحث.

٢- الأهمية العملية:

تمثل الأهمية العملية البحث سواء على المستوى القومى أو على مستوى مكاتب المحاسبة والمراجعة على النحو الآتى:

أ) الأهمية العملية على المستوى القومى:

إن إتجاه الاقتصاد المصرى نحو آليات السوق سوف يؤدي إلى زيادة فى كمية ونوع الطلب على خدمات المراجعة، وبالتالي لابد فى هذه الحالة من تدعيم جودة أعمال مراقبى الحسابات حتى تزيد درجة المصداقية والثقة فى القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة لدى البورصة وبالتالي تتحقق جودة التقارير المالية لتلك الشركات مما يحقق زيادة معدل الاستثمار لدى البورصة لترتفقى بأعلى مكانة لل الاقتصاد المصرى.

ب) الأهمية العملية على مستوى مكاتب المحاسبة والمراجعة:

هذه المكاتب تسعى جاهدة إلى رفع مستوى جودة أداء أعمال المراجعين بها نظراً لزيادة حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة المصرية أو الأجنبية، الأمر الذى يدعى المؤسسات المصرية فى المحاسبة والمراجعة إلى حماية نفسها من هذه المنافسة الشديدة وذلك لن يتم إلا

من خلال زيادة مستوى جودة أداء أعمال المراجعين، وذلك بضرورة وضع برنامج لمراقبة جودة أداء مكاتب المراجعة المحلية، كوسيلة من وسائل الرقابة على مراقبى حسابات الشركات ولعل ذلك هو أهم ما شجع الباحث لإجراء هذا البحث.

رابعاً: الدراسات السابقة

يُعرض هذا الجزء ليُبرز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث التي توصل إليها الباحث، وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، وسوف يقوم الباحث بعرض تلك الدراسات كما يلي:

١- دراسة ريمون ميلاد، (٢٠٠٤)^(١)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر توافر مقومات جودة المراجعة على قيام منشآت الأعمال باستبدال مراجعى حساباتها بأخرين من عدمه، ومحاولة التوصل لمفهوم متطرق عليه لجودة المراجعة، وتحديد مقومات جودة المراجعة في المحيط المهني لجمهورية مصر العربية.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الاهتمام الذيحظى به مفهوم جودة المراجعة على المستوى الأكاديمي، ومستوى المنظمات المهنية إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف واضح ومتطرق عليه لجودة المراجعة نظراً لعدم وجود حدود أو ضوابط واضحة لجودة المراجعة.

٢- دراسة يونس عقل، (٢٠٠٥)^(٢)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في مجال الإفصاح والشفافية كأحد المبادئ الرئيسية لحكمة الشركات وتقديم بعض المقترنات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعالية التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية بناءً على نتائج هذا التقييم.

(١) أ/ ريمون ميلاد فؤاد، "جودة المراجعة وإنعكاساتها على استبدال مراجعى الحسابات فى مصر - دراسة ميدانية"،

رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق - فرع بنها، ٢٠٠٤، ص ص ٢ - ٨.

(٢) د. يونس حسن عقل، "تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحكمة الشركات - دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص ص ٢٦ - ٨٩.

أهم نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ١- تعد مصر من الدول التي قامت بجهود ملموسة في مجال حوكمة الشركات، حيث تقوم الحكومة بجهود واضحة لتأسيس هيكل تنظيمي ومؤسسى قوى لتحسين مستوى حوكمة الشركات.
- ٢- تهدف الهيئة العامة لسوق المال إلى تحسين مستوى حوكمة الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وذلك من خلال الآتي:
 - أ. تحقيق إنساق قواعد القيد وإستمرار القيد أو الشطب للأوراق المالية مع المعايير الدولية.
 - ب. إمداد المستثمرين بالمعلومات المالية عن الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

٣ - دراسة Zeff, 2007^(١)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الجهود الجارية لوضع المعايير المحاسبية وذلك لتقييم أداء الشركات ومراتبي الحسابات حتى يتحقق التحسين المستمر في تقديم التقارير المالية عن تلك الشركات، وأشارت أنه يجب أن تقوم جميع شركات المساهمة بتنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة حيث أوضحت أنه دخل ذلك حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٢.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد يكون المصطلح الأكثر ملائمة للتعبير عن IFRS، لكن الأخيرة موروثاً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية، وتمثل امتداداً طبيعياً لها، وتصدر من قبل IASB، أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأعتماد عليها إنما يشكل حافزاً قوياً لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم تقارير مالية موحدة تسمح بزاوج العواجز الدولية بين البلدان التي اعتمد على تلك المعايير.

(1) Zeff S.A., "Some Obstacles to Global Financial Reporting Comparability and Convergence at High Level of Quality", the British Accounting Review, 2007, Vol.39, No.4, PP. 290-302, www.elsevier.com, 5/9/2012.

٤- دراسة ^(١) Buuren 2007

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقييم جودة مراجعة الحسابات وذلك من خلال تقييم أداء مراقبى الحسابات، وقد أوضحت أن شركات المراجعة الصغيرة حجماً تقدم أقل جودة للمراجعة بالمقارنة مع شركات المراجعة الكبيرة.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن الإلتزام بمعايير المراجعة وقواعد وأداب السلوك المهني للمراجع يُعد من أهم العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة من وجهة نظر الأطراف المهتمة بعملية المراجعة، وأن وجود معايير للرقابة على جودة عملية المراجعة يُعد أهم وسائل تحسين جودة المراجعة تلتها بعد ذلك تدعيم استقلال المراجع.

٥- دراسة ^(٢) Cearns & Ferran. 2008

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دور الهيئات العامة المسئولة عن الرقابة المالية وكيفية إرتباطها ببيئة الخدمات المالية حيث أوضحت أن الرقابة المالية تعد من الآليات الهامة التي تلعب دوراً هاماً في تقديم معلومات دقيقة لسوق رأس المال.

أهم نتائج الدراسة

أن تُلزم كافة معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً والقوانين المنظمة للمهنة والإصدارات الصادرة عن المنظمات المهنية في مجال رقابة جودة المراجعة كافة مكاتب المراجعة بتطبيق نظام ملائم لرقابة الجودة بها، وذلك وفقاً لإجراءات وسياسات رقابة الجودة مما يؤثر على مكاتب المراجعة.

-
- (1) Van Buuren J.P., "Audit Quality, Information Dynamics and the Partner Effect", 2007, PP.2-32, JP.Van.Buuren-aaahq.org, 5/9/2012.
 - (2) CearnsK and Ferran E, "Non-Enforcement Led Public Oversight of Financial and Corporate Governance Disclosures and of Auditors", 2008, PP.1-63, <http://SSRN.Com/abstract=11779>, www.ecgi.Org/wp , 5/9/2012.

٦- دراسة ايمان سعد الدين، ٢٠٠٨^(١)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين جودة التقرير المالي وحماية أموال المستثمرين ومن ثم إستعادة ثقة جمهور المتعاملين في الأسواق المالية، وأوضحت أنه نظراً لإرتكاز جودة التقرير المالي على فعالية الرقابة الداخلية، فقد تضمن قانون SOX القسم رقم (٤٠٤) بعنوان "تقييم الإدارة للرقابة الداخلية" تأكيداً على ضرورة تقرير كل من إدارة المنشأة والمراجع عن فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

أهم نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أن التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية يحقق العديد من المنافع التي تؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي، وأن أكثر منافع التقرير هي: "خفض المخاطر المالية مما يزيد مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية"، وأقل منافع التقرير هي: "توضيح مدى التزام الإدارة بقواعد الحوكمة"

٢- تمثلت أهم المعوقات التي تحد من التقرير عن الرقابة الداخلية في "ارتفاع تكاليف تكوين فريق عمل مؤهل لإجراء اختبارات تقييم الرقابة الداخلية"، "وارتفاع تكلفة نظم المعلومات الكفاءة اللازمة للتتوافق مع متطلبات التقرير".

٧- دراسة عبده شلبي، ٢٠٠٨^(٢)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجى على جودة المراجعة فى جمهورية مصر العربية، من خلال التعرف على مفهوم جودة المراجعة والخبرة المهنية فى المراجعة والتعرف على مقومات الخبرة المهنية فى المراجعة وكذلك محاولة وضع إطار مقترح لتطوير الخبرة المهنية فى المراجعة فى جمهورية مصر العربية.

(١) د. ايمان محمد سعد الدين، "أثر تقرير الإداره والمراجع الخارجى عن فعالية الرقابة الداخلية فى ضوء قانون Sarbanes-Oxley على تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق على البيئة المصرية،" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ص ٣١٢ - ٣٤٤.

(٢) د/ عبده على شلبي، "أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجى على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية،" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص ص ١٤٣ - ١٤٨.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة لعدة نتائج وهي:

- ١- تؤثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجى تأثيراً إيجابياً على جودة المراجعة.
- ٢- تُعتبر معرفة المراجع الخارجى الأساس فى تحقيق الخبرة المهنية فى المراجعة.
- ٣- يُؤدى التخصص الدقيق للمراجع الخارجى فى نشاط العميل إلى تحسين جودة المراجعة.
- ٤- تُعتبر الممارسة المهنية الركيزة الأساسية فى تكوين الخبرة المهنية للمراجع الخارجى، كما يُعتبر التعليم المهني المستمر الركيزة الأساسية لتطوير تلك الخبرة المهنية والمحافظة عليها.

(٨) دراسة Mona & Peek, 2011

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى ما إذا كانت تقارير تفتيش ومراقبة أعمال مراجعى الحسابات التى تُعد عن طريق "PCAOB" وفقاً لمتطلبات قانون Sarbanes Oxley Act نجحت فى توفير إشارة ذات مغزى لجودة مراجعة الحسابات.

أهم نتائج الدراسة

توصلت تلك الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- ١- تحسين عمليات مراجعة حسابات شركات المحاسبة العامة.
- ٢- تحسين إجراءات عمليات مراقبة تقارير مراجعى الحسابات.
- ٣- توليد إشارة ذات مغزى لجودة مراجعة الحسابات إستجابة لجمهور المستثمرين وسوق الأوراق المالية.
- ٤- تقييم مدى الكشف على أوجه القصور فى عمليات المراجعة.

(٩) دراسة محمد سامي، ٢٠١٢

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحديد دور الهيئة العامة للرقابة المالية وتطويره لتحسين جودة أداء عملية المراجعة فى مكاتب المراجعة المصرية، وإبراز أهمية جودة عملية المراجعة وذلك من خلال دراسة أثر الرقابة والإشراف على مكاتب المراجعة المصرية فى تحسين جودة عملية المراجعة.

(١) Mona O. and Peek E. "Investor Reactions to PCAOB Inspection Reports", 2011, PP.1-18, <http://SSRN.COM/Abstract=1807994>, April, 20/10/2019.

(٢) أ/ محمد سامي محمد على، "دور الهيئة العامة للرقابة المالية فى تحسين جودة أداء عملية المراجعة فى مكاتب المراجعة المصرية: دراسة ميدانية، رسالة ماجister فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١ - ٢٠.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- ١- تم وضع إطار شامل للعوامل التي تؤثر في جودة المراجعة والتي من أهمها حجم وسمعة مكتب المراجعة، مدة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل، تقديم مكتب المراجعة الخدمات بخلاف المراجعة لعميل المراجعة، حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة، الأتعاب المهنية، الخبرة المهنية، التخصص النوعي.
- ٢- ضرورة النظر في تطبيق التنظيم المهني المطبق في المملكة المتحدة، حيث تقوم الوحدة بالتنسيق مع الهيئات المهنية في مصر مثل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والهيئات المهنية الأخرى بتسجيل المراجعين.
- ٣- ضرورة قيام وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات بعمل دورات تدريبية وندوات تدريبية بشكل مكثف حول الموضوعات التي يشار جمل حول طريقة تطبيقها.

١٠ - دراسة Krishnan et al., 2014^(١)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية دور هيئة الإشراف والرقابة الأمريكية في الرقابة على شركات المحاسبة والمراجعة وأشارت إلى أن دور هيئة الإشراف والرقابة الأمريكية أثر في تحسين جودة أداء مهنة المراجعة وأنها أنشئت لتحقيق تحسين جودة رقابة نظام مراقبة الجودة داخل شركات المراجعة وقد ترتبت على ذلك التأكيد على جودة التقارير المالية.

أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها ما يلى:

- ١- يعتبر مجلس الإشراف والرقابة على مكاتب المحاسبة العامة "PCAOB" بكافة أنشطته ووظائفه دوره في الرقابة والتفتيش على مكاتب المحاسبة والمراجعة من أهم عوامل تحقيق جودة عملية المراجعة بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- مجلس الإشراف والرقابة يعتبر جهة مستقلة يتبعها فريق من المراجعين يقومون بأداء مراجعة مكاتب المحاسبة والمراجعة من أجل تعزيز ثقة الجمهور في عملية إعداد التقارير المالية مع حماية مصالح المستثمرين والجمهور لاستعادة الثقة في البيانات المالية التي تمت مراجعتها.
- ٣- يوجد علاقة قوية بين PCAOB وجودة عملية المراجعة.

(1) Krishnan J & Krishnan J* and Song H, "PCAOB International Inspection and Audit Quality", 2014, PP. 1-30, Audsymp.Dept.ku.Edu/wp-Content/Uploads/2014/05/Saturday-Paper-1-by-krishnan-Krishnan-song.pdf, January, 31/10/2014.

١١ - دراسة إبراهيم عبد الهاي، ٢٠١٤^(١)

الهدف من الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور هيئة الإشراف والرقابة على شركات المحاسبة العامة (PCAOB) في تحقيق مراجعة الجودة الشاملة لشركات المراجعة وإمكانية تطبيق نظام مراجعة الجودة الشاملة لشركات المراجعة في مصر.

أهم نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة منها:

- إن مراجعة الجودة الشاملة لشركات المراجعة ليست مجرد مصطلح للجودة بل يركز على ستة مناطق أساسية في شركات المراجعة يجب اخضاعها للمراجعة وهي:
 - مراجعة الأفراد ذوى السلطة داخل شركة المراجعة.
 - مراجعة تقييم الشركاء والترقية وتخصيص المسئولية.
 - مراجعة سياسات الإستقلال لشركة المراجعة والعاملين فيها.
 - مراجعة سياسات قبول عمالء جدد والإبقاء على العمالء الحالين.
 - مراجعة برنامج رقابة الجودة الداخلى لشركة المراجعة.
 - مراجعة ممارسات تأسيس وتوسيع سياسات وإجراءات ومنهجيات المراجعة للأفراد داخل شركة المراجعة شاملة التدريب.

١٢ - دراسة Gipper et al. 2015^(٢)

الهدف من الدراسة

أشارت الدراسة حول كيفية أثر الرقابة والإشراف على مراجعة حسابات الشركات العامة والشركات المصدرة الأخرى من جانب مجلس الرقابة على شركات المحاسبة العامة (PCAOB) وذلك من أجل حماية مصالح المستثمرين وتقييمهم حول مصداقية التقارير المالية وعن ما إذا كان نظام الرقابة والتفتيش المعد من قبل (PCAOB) قد عزز من دور سوق الأوراق المالية (SEC) أم لا.

^(١) د. إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهاي، دراسات وبحوث علمية متقدمة في المراجعة- بحوث علمية محكمة ومشورة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص من ١٣٠-١٧٧.

^(٢) Gipper B. & Leuz C. and Maffett M., "Public Audit Oversight and Reporting Credibility: Evidence from the PCAOB Inspection Regime", PP.1-43, http://ssrn.com/abstract_id=2641211, www.ecgi.org/wp, August, 2015, 14/12/2016.

أهم نتائج الدراسة

- توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها ما يلى:
- ١- أن التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية يحقق العديد من المنافع التي تؤدى إلى تحسين جودة التقرير المالي.
 - ٢- الإهتمام بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية وفق قانون Sarbanes-Oxley Act 2002 وإصداره في صورة معيار من معايير المراجعة وخدمات التأكيد.
 - ٣- ضرورة الاهتمام بتدريس أهم النصوص التي تضمنها قانون SOX ضمن برنامج المحاسبة الذي يدرس لطلاب الجامعات والأكاديميين والممارسين لمهنة المراجعة، وبخاصة القسم رقم (٤٠٤) لما له من تأثير مباشر على مهنة المحاسبة والمراجعة.

خامساً: فروض البحث

تتمثل فروض البحث في:

الفرض الأول: يؤثر دور الهيئة الرقابي في تحسين مستوى جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية.

الفرض الثاني: يعتبر إلتزام المراجعين بمعايير المراجعة والسلوك المهني والإستقلالية الركيزة الأساسية لتطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها.

الفرض الثالث: تحسن جودة عملية المراجعة والتقارير المالية عن طريق تأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات لمراقبة أعمال مراقبى الحسابات والتحقق من جودتهم.

الفرض الرابع: يوجد تأثير جوهري بين تفعيل آليات الرقابة عن طريق حوكمة شركات المساعدة وبين تحسين مستوى حوكمة شركات المساعدة المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

الفرض الخامس: يؤثر دور الهيئة الرقابي - بشكله الحالى - على تشريع البورصة المصرية. سيقوم الباحث باختبار صحة هذه الفرض و ذلك من خلال الدراسة الميدانية - التي يتناولها في الفصل الرابع من البحث - وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية (SPSS).

سادساً: منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحث سوف يعتمد الباحث على المناهج المتعددة للبحث العلمي المعاصر، القائم على المنهج الاستقرائي، حيث يقوم الباحث بإستقراء ما جاء في الأدب

المحاسبي من أبحاث وإصدارات المنظمات المهنية بخصوص موضوع البحث، للوقوف على المفاهيم المختلفة للرقابة الخارجية كأداة لتحسين جودة عملية المراجعة وأهميتها، لتحديد تقييم دور الهيئة العامة للرقابة المالية (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات) لتشييط الرقابة على التقارير المالية وجودة أعمال المراجعين وتأثير ذلك على البورصة، ثم صياغة الفروض واختبارها فى الدراسة الميدانية.

سابعاً: حدود البحث

لن يتعرض البحث إلى ما يلى:

- ١- دور الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على كل من نشاط التأمين وإعادة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي وصناديق التأمين، بل سبقت الدراسة الإستقصائية على عينة من شركات المساعدة التابعة للقطاع الخاص نشطة التداول والمقيدة أو راقها في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- ٢- دور الجهاز المركزى للمحاسبات في مجال الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانونى على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة والرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية.
- ٣- مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات شركات غير مسجلة بهيئة الرقابة المالية المصرية، بل سبقت الأمر على بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تتولى مهام مراجعة حسابات شركات مسجلة بهيئة الرقابة المالية المصرية.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث، حدد الباحث مجتمع الدراسة الميدانية من الفئات ذات الصلة الوثيقة بعملية المراجعة، فمن الطبيعي في الغالب أن يكون مجتمع الدراسة يتكون من مراقبى الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل الهيئة، باعتبارهم الفئة التي تتعامل مع جميع المشاكل والقضايا التطبيقية التي تتعارض المهنة في الواقع العملي، والتي تمتاز آرائهم بالواقعية في حل تلك المشاكل أو المساعدة في صياغة القوانين واللوائح والتشريعات وغيرها من النواحي الأخرى.

ونظراً لأن مسألة تحديد مجتمع وعينة الدراسة هي مطلب مهم، لأنها أداة رئيسية لتجميع البيانات الأولية في مثل هذا النوع من البحوث، لذا فإن مجتمع البحث وتحديد أكثر يتكون من مراجعى الحسابات المقيدين بسجل الهيئة وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، ويتمثل مجتمع الدراسة في مراقبى الحسابات المقيدين بسجل مراقبى الحسابات لدى FRA وعدهم نحو ٢٦٨ مراقب حسابات (FRA,2020).

ولقد تم سحب عينة طبقية عشوائية Stratified Probability Sample من مجتمع الدراسة كما يلى:

تتعدد عينة الدراسة اعتماداً على معادلة تحديد حجم العينة من (٢٠٠) مراقب حسابات، (١٠٠) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، وقد قام الباحث بتوزيع عدد (٣٠٠) إستماراة استقصاء على هذه العينة وقد بلغت الإستمارات المسترددة والصحيحة وبعد استبعاد الإستمارات غير الصحيحة (٢٥٠) إستماراة قابلة للتحليل الإحصائي وبمعدل استجابة (٨٣٪) تقريراً، وكانت تفاصيلها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تم توزيع (٢٠٠) إستماراة استقصاء بلغت الردود الصحيحة (١٧٠) بمعدل استجابة (٨٥٪).

المجموعة الثانية: تم توزيع عدد (١٠٠) إستماراة استقصاء بلغت الردود الصحيحة (٨٠) بمعدل استجابة (٨٠٪).

أولاً: أسلوب جمع البيانات.

اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية عند جمع البيانات، حيث إنتمد الباحث على أسلوب قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، والمقابلات الشخصية في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، كما اعتمد الباحث على أسلوب التوزيع الشخصي، ويظهر الجدول التالي توزيع الإستمارات على عينة الدراسة ومعرفة عدد ونسبة الإستمارات المسترددة والقابلة للتحليل كما يلى:

جدول رقم (١)

عدد ونسبة الإستمارات المسترددة والقابلة للتحليل

النوع			النوع	المجموع
النسبة المئوية	الرقم	الرقم	النسبة المئوية	النوع
%٨٥	١٧٠	٢٠٠	مراجع أو محاسب قانوني	المجموعة الأولى
%٨٠	٨٠	١٠٠	عضو هيئة تدريس	المجموعة الثانية
%٨٣	٢٥٠	٣٠٠	الإجمالي	

يلاحظ من الجدول السابق أن معدل الاستجابة الإجمالي قد وصل إلى ٨٣٪ وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما نظراً للصعوبات المترافق عليها عند استخدام قوائم الاستقصاء في عملية تجميع بيانات الدراسة الميدانية.

ثانياً : اختبارات فروض الدراسة.

اختبار الفرض الأول يتألف بأن: " يؤثر دور الهيئة الرقابي في تحسين مستوى جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية ."

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة حول الفرض الأول (القسم الأول):

جدول (٢)

الاحصاء الوصفي لنتائج آراء العينة حول عناصر الفرض الأول

الفرض الأول: يؤثر دور الهيئة الرقابي في تحسين مستوى جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية.

		الموافقة تماما	الموافقة	غير موافقة	غير موافقة تماما	النوع	البيان
٠	٦٤.٦	الموافقة تماما	الموافقة	٠.٣٧	٤.٩	٤.٩	يلزم قائم الهيئة بالرقابة والاشراف على مكاتب المراجعة المصرية إلى تحسين جودة عملية المراجعة
٠	٥٧.١	الموافقة تماما	الموافقة	٤.١	٤.٩	٤.٩	يلزم مراقبى الحسابات المقيدون بسجل الهيئة بمتطلبات التطوير المهني المستمر المنصوص عليه في سياسات وإجراءات القيد بسجل مراقبى الحسابات يحقق جودة عملية المراجعة
٠	٧٥.٢	الموافقة تماما	الموافقة	٠.٣٢	٤.٩	٤.٩	يلزم التزام مراقبى الحسابات بالقواعد والتوازن التي تضعها الهيئة إلى تحقيق جودة أعمال المراجعين
٠	٦٨.٣	الموافقة تماما	الموافقة	٠.٤٦	٤.٨	٤.٨	تحقق جودة عملية المراجعة من خلال الالتزام بالإجراءات والتدابير التأدبية المقررة بواسطة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات
٠	٦٦.٦	الموافقة تماما	الموافقة	٠.٣٦	٤.٩	٤.٩	هذا التزام بمعايير المراجعة المصرية والمتضمنة معايير الجودة ومعايير الاستقلالية المهنية من قبل مراقبى الحسابات المقيدون في السجل العام لدى FRA
٠	٦٥.٦	الموافقة تماما	الموافقة	٠.٣٦	٤.٩	٤.٩	إن دعم دور المراجعة الخارجية والرقابة على جودة أداء مراقبى الحسابات يعمل على زيادة مصداقية القوانين المالية والارتقاء بجودة المراجعة
				٠.٤١	٤.٩		يتحقق إصدار الهيئة العديد من القرارات والإجراءات الرقابية عند رقتها على جودة أداء أعمال مراقبى الحسابات عند تقييمهم لتقاريرهم المالية جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية
							إجمالي محور

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لبعض العناصر أقل من ٠٠٥ مما يعني وجود دلالة معنوية أي أنه تمت الموافقة تماماً على جميع عناصر الفرض الأول يؤثر دور الهيئة الرقابي في تحسين مستوى جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية.

اختبار الفرض الثاني القائل بأن توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام المراجعين بمعايير المراجعة والسلوك المهني والاستقلالية وبين تطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها.

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة حول عناصر الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام المراجعين بمعايير المراجعة والسلوك المهني والاستقلالية وبين تطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها.

جدول (٣)

الإحصاء الوصفي لنتائج آراء العينة حول عناصر الفرض الثاني

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التزام المراجعين بمعايير المراجعة والسلوك المهني والاستقلالية وبين تطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها.

بيانات عينة المعاشرة					
العنوان	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع
البيانات المطلقة في أدوات سلك مراجعي العينة التي تشير إلى تطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها إلى تطوير الأداء المهني					
.	٢٧.٩	الموافقة	٠.٥٣	٤.٣	الالتزام بمعايير المراجعة يؤدي إلى تطوير الأداء المهني
.	٧١.٨	الموافقة	٠.٦٨	٤.٩	يساهم تدريس استقلالية مراجعيه في تطوير الأداء المهني للمراجعة
.	٦٩.٩	الموافقة	٠.٣٤	٤.٩	يساعد مرافقه الالتزام بقواعد الاستقلال على تطوير الأداء المهني لمراجع الحسابات ويزيد من جودة أدائه
.	٧٣.٧	الموافقة	٠.٣٢	٤.٩	تحقق حرمان الهيئة الرقابية على مكاتب المراجعة بالالتزام بتقديم عملية المراجعة وفقاً لقواعد وآداب سلوك المهني
.	٦٦.٦	الموافقة	٠.٣٦	٤.٩	يغير تطبيق إلزام مكاتب المراجعة المصرية بالمعايير الدولية للمراجعة على تطوير الأداء المهني للمراجع وجودة أدائه
.	٧٥.٢	الموافقة	٠.٣٢	٤.٩	يؤدي الالتزام بالإصدارات والقواعد المهنية ومعايير الرقابة على الجودة إلى زيادة جودة خدمات المراجعة
.	٨١.٨	الموافقة	٠.٣٠	٥	يؤدي الالتزام بالإصدارات والقواعد المهنية ومعايير الرقابة الصادرة عن الهيئة إلى زيادة جودة خدمات المراجعة
.	٦٣.٨	الموافقة	٠.٣٨	٤.٩	يؤدي وجود برنامج فعال للتعليم المهني المستمر إلى المحافظة على مهارات وقدرات مراقبي الحسابات الخارجيين المهنية على القيام بمتطلبات عملية المراجعة
.	٦٣.٨	الموافقة	٠.٣٨	٤.٩	يعد تطبيق مكاتب المراجعة لنبرام التعليم المهني المستمر من أهم عناصر الرقابة على جودة عملية المراجعة
.	٢٥.٠	الموافقة	٠.٥٢	٤.٢	يلائم الاهتمام بالأنظمة الرقابية على جودة الأداء المهني للمراجع تلك المسؤوليات الجديدة التي تقع على عاتق ممارسي المهنة
.	٥٦.٨	الموافقة	٠.٤١	٤.٩	يتحقق التزام المراجع بالمعايير المهنية الخاصة بالمراجعة مستوى جيد من جودة الأداء المهني ويجعل من زيادة جودة أدائه
اجمالي محور					

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لبعض العناصر أقل من ٠.٠٥ مما يعني وجود دلالة معنوية أي أنه تمت الموافقة تماماً على جميع عناصر الفرض الأول توجد علاقة

ذات دلالة معنوية بين إلتزام المراجعين بمعايير المراجعة والسلوك المهني والإستقلالية وبين تطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها.

اختبار الفرض الثالث القائل بأن " تتأثر جودة عملية المراجعة والتقارير المالية من خلال تأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات لمراقبة أعمال مراقبى الحسابات والتحقق من جودتهم".

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة حول عناصر الفرض الثالث:

جدول (٤)

الإحصاء الوصفي لنتائج آراء العينة حول عناصر الفرض الثالث

تتأثر جودة عملية المراجعة والتقارير المالية من خلال تأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات لمراقبة أعمال مراقبى الحسابات والتحقق من جودتهم.

عنصر	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع
٨٠.١	الموافقة تماماً	٠.٣٠	٤.٩	يساهم تأسيس وحدة للرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات بجعل مراقبى الحسابات بالعينة في ضمان جودة التقارير وتحسين أداء أعمال المراجعين		
٥٩.٦	الموافقة تماماً	٠.٤٠	٤.٩	يحقق قيام الوحدة بالإجراءات الرقابية الخاصة باستقلال المراجع جودة عملية المراجعة		
١٥.١	الموافقة تماماً	٠.٣٧	٤.٩	يحقق قيام الوحدة بالإجراءات الرقابية الخاصة بالفحص والرقابة على جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة جودة المراجعة والتقارير المالية		
٥٩.٦	الموافقة تماماً	٠.٤٠	٤.٩	يحقق قيام الوحدة بالإجراءات الرقابية الخاصة بالتوجيه والإشراف على جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة تحسين جودة المراجعة		
٧١.٢	الموافقة تماماً	٠.٣٤	٤.٩	توفر آليات محددة لضمان استقلال الفاحصين التابعين للوحدة يتحقق أهداف الرقابة على جودة التقارير المالية وأعمال المراجعين		
٣٠.٧	الموافقة تماماً	٠.٦٤	٤.٦	هناك حاجة للمزيد من الصلاحيات والسلطات التي يجب منحها للوحدة لأداء عملها الرقابي بفعالية		
١٤.٢	الموافقة	٠.٦٣	٤	يتوافق لدى الوحدة الإمكانيات المادية والإدارية الازمة لأداء عملها بشكل قوي		
٣٤.٧	الموافقة	٠.٦٤	٤.٨	يشترط للأعضاء المنتسبين للوحدة القيام بالفحص حد أدنى من الخبرات العملية في مجال مراجعة حسابات شركات المساعدة المسجلة بهيئة الرقابة المالية		
٧٥.٣	الموافقة تماماً	٠.٣٣	٤.٩	ضرورة تمنع عضو الوحدة بالاستقلالية شكلاً وموضوعاً		
٧٥.٢	الموافقة تماماً	٠.٣٣	٤.٩	ضرورة خضوع عضو الوحدة (الفاحص) لبرامج تدريب دورية متخصصة		
٣٢.٣	الموافقة تماماً	٠.١٩	٤.٨	هناك صعوبة في ضم كفاءات مهنية ذات خبرة ملائمة للعمل بالوحدة		
٧١.٣	الموافقة تماماً	٠.٣٤	٤.٩	وحدة الرقابة لديها آليات محددة للرقابة على جودة أدائها		
٧٦.٨	الموافقة تماماً	٠.٣٢	٥	هناك حاجة إلى تفعيل آليات جديدة للرقابة المالية على مستوى الأداء المهني لأعمال المراجعة على حسابات شركات المساعدة المسجلة لدى هيئة الرقابة المالية		
اجمالي محور						

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من ٠٠٥ مما يعني وجود دلالة معنوية أي أنه تمت الموافقة تماماً على جميع عناصر محور تأثير جودة عملية المراجعة والتقارير المالية من خلال تأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات لمراقبة أعمال مراقبى الحسابات والتحقق من جودتهم.

اختبار الفرض الرابع القائل بأن "يوجد تأثير جوهري بين تفعيل آليات الرقابة المالية عن طريق حوكمة شركات المساهمة وبين تحسين مستوى حوكمة شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية".

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة حول عناصر الفرض الرابع:

جدول (٥)

الإحصاء الوصفي لنتائج آراء العينة حول عناصر الفرض الرابع
وجود تأثير جوهري بين تفعيل آليات الرقابة المالية عن طريق حوكمة شركات المساهمة
وبين تحسين مستوى حوكمة شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

العنصر	النوع	البيانات	المتغير	البيانات	العنصر
٩٢.٨	الموافقة تماماً	٢٧	٦	ان تحقيق انساق قواعد القيد واستمرار القيد او الشطب للأوراق المالية ببورصة مصرية يحسن مستوى حوكمة الشركات المساهمة المقيدة في البورصة	عمل الهيئة على تحسين مستوى شفافية الإفصاح في التقارير المالية من خلال إصدار لائحة حوكمة الشركات
١٠١.٩	الموافقة تماماً	٠٢٤	٥	عملت الهيئة على تحسين مستوى شفافية الإفصاح في التقارير المالية من خلال تدعيم وجود لجنة المراجعة	اسهمت الهيئة بشكل كبير في تحسين الإفصاح المحاسبي وحماية المتعاملين في سوق الأوراق المالية من خلال إصدار القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات
٧٨.٦	الموافقة تماماً	٠٣١	٥	قيام الهيئة بإلزام الشركات بتكون لجان المراجعة والعمل على توفير الآليات اللازمة لتحقيق فعاليتها بحق جودة عملية المراجعة	ان أهمية جودة عملية المراجعة تتبع من خلال تأكيد الالتزام بقواعد الحوكمة
٩٢.٨	الموافقة تماماً	٠٢٧	٥	إن أهمية جودة عملية المراجعة تتحقق من خلال تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوانين المالية	إن المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة وتخفيف مخاطر أعمال الشركة محل المراجعة يزيد من جودة التقارير المالية وجودة أعمال المراجعة
٥٦.٧	الموافقة تماماً	٠٤١	٤.٩		
٧٢.٥	الموافقة تماماً	٠٣٤	٤.٩		
٦٠.٣	الموافقة تماماً	٠٤٠	٤.٩		

مستوى الدلالة	قيمة	النهاية المواتية	الأحراف المائية	المتوسط المتغير	الكلمات
٥٣٤	٧١.٣	الموافقة تماماً	٠٣٤	٤.٩	دعائم آيات حوكمة الشركات المساهمة والآيات الرقابية وألifestyle المحاسبي والشفافية على التقارير المالية يتحقق جودة عملية المراجعة
٠	٨٢.٩	الموافقة تماماً	٠٣٠	٥	زيادة الوعي بأهمية حوكمة الشركات في مهنة المحاسبة والمراجعة قد أعاد بناء ثقة الجمهور في نزاهة التسويات والقوانين وزيادة ثقتهم في المعلومات المالية التي تمت مراجعتها
١٤.٩	١٤.٩	محلية	٠٢٨	٢.٧	إن منطلقات الاصلاح وفقاً لقواعد القيد تأثث العائدات المالية لم تلزم الشركات بحقيقة الاصلاح من المعلومات المحاسبية الإضافية اللازمة لاستدامة المستثمرين في الأوراق المالية
٠	٣١.٧	الموافقة تماماً	٠٦٩	٤.٨	إن قواعد القيد واستمرار القيد أو سطبة الأوراق المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية قد عملت على تحسين الإطار الحاكم للإصلاح والشفافية لحوكمة الشركات المساهمة في مصر
٠	٥٠.٨	الموافقة تماماً	١٤٤	٣.٩	إن تأكيد المنظمات الدولية وهيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والمنظمات المهنية المحاسبية على الاصلاح والشفافية لا يطبق بشكل عملي يمكن استخدامه في التقرير عن الحكومة
٠	٢٧.٠	الموافقة تماماً	٠٨٠	٤.٨	يؤدي عدم الاصلاح عن حوكمة الشركات إلى تدخل الغير في إدارة الشركة مثل هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والمنظمات ذاتية التنظيم
٠	٦٢.٠	الموافقة تماماً	٣٩	٤.٩	يؤدي الاصلاح عن مستوى حوكمة الشركات إلى زيادة شهرة اعفاء مجالس الادارات
٠	٧٢.٤	الموافقة تماماً	٠٣٣	٤.٩	يؤدي الاصلاح عن تقرير حوكمة الشركات وزيادة الاصلاح المحاسبي وتفعيل نظام الرقابة الداخلية إلى تحسين الإدارة واجتناب الإستثمارات بشروط مواتية، وتحسين أدائها
٠	٧٨.٣	الموافقة تماماً	٠٣١	٤.٩	دور الهيئة بالاصلاح عن مستوى حوكمة الشركات يزيد من فعالية التقرير المالي والأداء المالي للشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية
٠	٧٨.٣	الموافقة تماماً	٠٣١	٤.٩	يجب على مراقبى الحسابات الالتزام بمعايير المراجعة المصرية وقواعد السلوك المهني من حيث المضمون وليس من حيث الشكل فقط
			٠٦٩	٤.٨	إجمالي محور

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لبعض العناصر أقل من ٥٠٠٥ مما يعني وجود دلالة معنوية أي أنه تمت الموافقة والموافقة تماماً على جميع عناصر محور وجود تأثير جوهري بين تفعيل آيات الرقابة المالية عن طريق حوكمة شركات المساهمة وبين تحسين مستوى حوكمة شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

اختيار الفرض الخامس، القائل بأن " يؤثر دور الهيئة الرقابي - بشكله الحالى - على تنشيط البورصة المصرية".

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة حول عناصر الفرض الخامس:

جدول (٦)

الإحصاء الوصفي لنتائج آراء العينة حول عناصر الفرض الخامس
 يؤثر دور الهيئة الرقابي - بشكله الحالى - على تنشيط البورصة المصرية.

نوع المراقبة	نوع المراجعة	نوع المراجعة	نوع المراجعة	نوع المراجعة	نوع المراجعة
٧٣.٨	الموافقة تماماً	٠.٣٣	٤.٩	يؤدى قيام الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) بدورها إلى تنشيط التقارير المالية وجودة عملية المراجعة	يؤدى قيام الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) بدورها إلى تنشيط التقارير المالية وجودة عملية المراجعة
٦٦.٦	الموافقة تماماً	٠.٣٦	٤.٩	يحتاج دور الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) إلى تطوير لزيادة فاعليته	يحتاج دور الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) إلى تطوير لزيادة فاعليته
٦٥.١	الموافقة تماماً	٠.٣٧	٤.٩	أن دور الهيئة العامة للرقابة المالية (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) أثر إيجابي في الحد من الآثار السلبية على هيئة المراجعة	أن دور الهيئة العامة للرقابة المالية (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) أثر إيجابي في الحد من الآثار السلبية على هيئة المراجعة
٧٥.٢	الموافقة تماماً	٠.٣٢	٤.٩	يؤدى دور الهيئة بالرقابة والاشراف على مراقبى الصنابات المقدين بسجل الهيئة إلى تنشيط التقارير المالية وتحسين جودة عملية المراجعة	يؤدى دور الهيئة بالرقابة والاشراف على مراقبى الصنابات المقدين بسجل الهيئة إلى تنشيط التقارير المالية وتحسين جودة عملية المراجعة
٧٥.٢	الموافقة تماماً	٠.٣٢	٤.٩	أن دور الهيئة العامة للرقابة المالية دوراً هاماً في تدعيم فعالية المعلومات المحاسبية ورقلتها على تقارير مراقبى الصنابات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة	أن دور الهيئة العامة للرقابة المالية دوراً هاماً في تدعيم فعالية المعلومات المحاسبية ورقلتها على تقارير مراقبى الصنابات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة
٧٥.٢	الموافقة تماماً	٠.٣٢	٤.٩	يؤدى قيام الهيئة بالرقابة على مراقبى الصنابات إلى التزامها بتطبيق متطلبات معيار الجودة إلى تحسين جودة أعمال المراجعين	يؤدى قيام الهيئة بالرقابة على مراقبى الصنابات إلى التزامها بتطبيق متطلبات معيار الجودة إلى تحسين جودة أعمال المراجعين
٧٥.٢	الموافقة تماماً	٠.٣٢	٤.٩	تسعى الهيئة إلى التركيز على اكتشاف الغش والاحتياء الواردة بالقواعد المالية لشركات المساعدة لتحقيق جودة التقارير المالية وعملية المراجعة	تسعى الهيئة إلى التركيز على اكتشاف الغش والاحتياء الواردة بالقواعد المالية لشركات المساعدة لتحقيق جودة التقارير المالية وعملية المراجعة
٧٢.٥	الموافقة تماماً	٠.٣٣	٤.٩	تعرض مكاتب المراجعة التنفيذية والرقابة من الهيئة له تأثيراً إيجابياً على جودة المراجعة	عرض مكاتب المراجعة التنفيذية والرقابة من الهيئة له تأثيراً إيجابياً على جودة المراجعة
٦٠.٣	الموافقة تماماً	٠.٣٩	٤.٩	عدم فعالية الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) يرجع إلى عدم وجود سلطة مستقلة على مكاتب المراجعة	عدم فعالية الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الصنابات) يرجع إلى عدم وجود سلطة مستقلة على مكاتب المراجعة
٧٦.٧	الموافقة تماماً	٠.٣١	٤.٩	تأكيد الهيئة (الوحدة) على الالتزام بالقواعد والإرشادات التي أقرتها فيما يتعلق بالأداء المهني لعمليات المراجعة يحقق جودة التقارير المالية والمراجعة	تأكيد الهيئة (الوحدة) على الالتزام بالقواعد والإرشادات التي أقرتها فيما يتعلق بالأداء المهني لعمليات المراجعة يحقق جودة التقارير المالية والمراجعة
-7.0	محايد	٠.٧٣	٣.١	يؤدى تطبيق أسلوب مراجعة النظير إلى الوفاء بمستويات المهنة تجاه الجمهور واستعادة الثقة في المهنة	يؤدى تطبيق أسلوب مراجعة النظير إلى الوفاء بمستويات المهنة تجاه الجمهور واستعادة الثقة في المهنة
-5.7	محايد	٠.٧٦	٣.١	إن تطبيق أسلوب مراجعة النظير يساهم في اكتساب المراجعين للمزيد من الخبرات التي تساعدهم على تطوير الأداء المهني ذاتياً	إن تطبيق أسلوب مراجعة النظير يساهم في اكتساب المراجعين للمزيد من الخبرات التي تساعدهم على تطوير الأداء المهني ذاتياً

مستوى الدلالة SIR	نسبة	النوع	العناصر	المتوسط	البيانات
٠	٥٨,٨	موافقة تماماً	٠,٤٠	٤,٩	ان (PCAOB) يحق تأثيراً إيجابياً في تحسين جودة المراجعة من خلال تقديم نظرية ثالثة حول مخاطر المراجعة والعوامل البنائية المؤثرة في عملية المراجعة.
٠	٥٨,١	موافقة تماماً	٠,٤١	٤,٩	يمثل (PCAOB) من حيث وظائفه وأهدافه وطرق تكوين لجانه لإصدار المعايير وطرق الرقابة والتقييس مثل قوى يحتملها دور الهيئة العامة للرقابة المالية.
٠	٥٨,١	موافقة تماماً	٠,٤١	٤,٩	ان دور الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال وضع قواعد واجراءات تلزم مراقبى الحسابات بالالتزام بالمعايير المهنية وقواعد أداء وسلوك واحليقيات المهنة أهمية بالغة في تحقيق زيادة ثقة المستثمرين.
٠	٦٢,٠	موافقة تماماً	٠,٣٩	٤,٩	ان الارتفاع بجودة عملية المراجعة وتحسين استقلال مراقبى الحسابات وتطوير تدريب المراجعة وتحسين شفافية عملية المراجعة لهم تأثير مباشر على جذب المستثمرين للاستثمار وانعكاس ذلك على تشجيع سوق الأوراق المالية.
٠	٦٣,٣	موافقة تماماً	٠,٤١	٤,٩	ان دور الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على تنفيذ الالتزام بالإفصاح والشفافية دوراً أكبر من الدور الذي تقوم به البورصة.
اجمالي محور					

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لبعض العناصر أقل من ٠٠٥ مما يعني وجود دلالة معنوية أي أنه تمت الموافقة تماماً على جميع عناصر محور تأثير دور الهيئة الرقابي - بشكله الحالى - على تشجيع البورصة المصرية.

النتائج والتحصيات:

أولاً: النتائج:

يمكن عرض أهم نتائج العمل البحثي الحالى فيما يلى:

- ١ - يوجد تأثير لدور الهيئة العامة للرقابة المالية في تشجيع مستوى جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية.
- ٢ - يوجد تأثير إلى حد كبير لدور الهيئة من خلال (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات) في تشجيع التقارير المالية وجودة عملية المراجعة.
- ٣ - توجد علاقة بين عمل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية بفحص أعمال مراقبى الحسابات المسجلين بقيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة وبين جودة عملية المراجعة وسلامة التقارير المالية.
- ٤ - يؤثر دور الهيئة بالإفصاح عن مستوى حوكمة الشركات على فعالية التقرير المالى والأداء المالى للشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية.
- ٥ - أثبتت الدراسة الميدانية أنه يوجد علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين دور الهيئة الرقابي وتحسين مستوى جودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية.

- ٦- يوجد علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين التزام المراجعين بمعايير المراجعة والسلوك المهني والإستقلالية وبين تطوير الأداء المهني للمراجعة وضبط جودتها.
- ٧- يوجد علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين تأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مُراقبى الحسابات لمراقبة أعمال مُراقبى الحسابات والتحقق من جودتهم وجودة عملية المراجعة والتقارير المالية.
- ٨- يوجد علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين تفعيل آليات الرقابة المالية عن طريق حوكمة شركات المساهمة وتحسين مستوى حوكمة شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية.
- ٩- يوجد علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين دور الهيئة الرقابي - بشكله الحالى - وتنشيط البورصة المصرية.
- ١٠- يوجد علاقة قوية بين PCAOB وجودة عملية المراجعة، وارتباط قوى بين النهوض بهيئة الرقابة المالية والإقتداء بمجلس الرقابة على مكاتب المحاسبة العامة PCAOB.

ثانياً: التوصيات.

في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلاته ومنهجه وأدواته، وما ينتهي إليه من نتائج فإن الباحث يوصى بما يلى:

- ١- إجراء المزيد من الدراسات في مجال العلاقة بين التنظيم المهني من خلال المنظمات المهنية (كهيئة الرقابة المالية) بكل أبعادها من ناحية، وجودة أعمال المراجعين وسلامة التقارير المالية في مصر من ناحية أخرى.
- ٢- دراسة كيفية تعظيم دور الهيئة (الوحدة) في وضع وتفعيل الإجراءات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى تحفيز السلوك الإيجابي لمراقبى الحسابات المسجلين لديها والمنتسبين لمكاتب المراجعة بمختلف أحجامها.
- ٣- ضرورة الرقابة على الجودة على مستوى كل من التنظيم المهني ومنشأة المحاسبة والمراجعة كل على حده.
- ٤- تفعيل الهيئة برامج الرقابة على الجودة من خلال إعداد نماذج لتقارير الفحص والتفتيش عن رقابة جودة مراقبى الحسابات وكذلك تفعيل برامج التدريب والتعليم المستمر بصفة دورية لمراقبى الحسابات.
- ٥- وضع آليات رقابية جديدة تلزم منشآت المحاسبة والمراجعة بوضع سياسات وإجراءات لكافة العوامل المؤثرة في جودة عملية المراجعة.
- ٦- إعادة النظر في التنظيم المهني في مصر بما يدعم مقدراته على مواجهة مستجدات بينة الممارسة المهنية العالمية من خلال الإقتداء بالمنظمات المهنية العالمية.

- ٧ أن يتضمن التنظيم الجديد للمهنة الآليات الفعالة للبت في قضايا مخالفات وإخلال مراقبى الحسابات فى الإلتزام بالمنظمات التشريعية والقانونية واللاحقة وكذلك القواعد والإجراءات التى تلزم مراقبى الحسابات بالإلتزام بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوك وأخلاقيات المهنة.
- ٨ ضرورة دعم الكفاءات المهنية لمراقبى الحسابات على مستوى التنظيم المهني ومنشآت المحاسبة والمراجعة على حد سواء من خلال وضع السياسات والإجراءات والخطط والبرامج التطويرية ومتابعة تنفيذها وتحديثها بصفة مستمرة بما يضمن الارتفاع بالمستوى المهني لمزاولى المهنة والذى ينعكس بدوره إيجابياً على جودة عملية المراجعة بل والمهنة ككل.
- ٩ تعظيم دور الهيئة (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات) من خلال الدور الرقابى المستقل الذى تضطلع به الوحدة، وتأثير ذلك على ترشيد قرارات المستثمرين فى سوق المال المصرى.

ثالثاً: التوجهات البحثية المستقبلية.

فى ضوء النتائج السابقة والتوصيات التى انتهى إليها البحث، يقترح الباحث التوجهات البحثية المستقبلية التالية:

- ١- تأثير نشر تقرير فحص وحدة رقابة جودة أعمال مراقبى الحسابات على جودة أعمالهم.
- ٢- تأثير نشر تقرير فحص وحدة رقابة جودة أعمال مراقبى الحسابات على مستوى ثقة أصحاب المصلحة (من جمھور المستثمرين) في المهنة.
- ٣- أثر دور الهيئة العامة للرقابة المالية بفحص أعمال مكاتب المراجعة على تقدير خطر المراجعة.
- ٤- تأثير قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بفحص مكاتب المراجعة على تخطيط عملية المراجعة وإعداد تقرير المراجعة.
- ٥- دراسة مقارنة للتحقق من تأثير المراجعة اللاحقة فى تعديلات المراجع لتخفيض المراجعة وتقارير المراجعة من خلال فحص الهيئة العامة للرقابة المالية لمكاتب المراجعة ومراجعة الجودة بالمكاتب.
- ٦- أثر إلتزام مراقبى الحسابات بالقواعد والإرشادات المتعلقة بالأداء المهني لعمليات المراجعة وكذلك إلتزامهم بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوك وأخلاقيات المهنة على جودة إختبار المعلومات المالية المستقبلية.

- ٧- مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية تأثير دور الهيئات الرقابية بوجود أو وضع بيئة تشريعية فعالة على جودة المراجعة الخارجية.
- ٨- إطار مقترن للتطبيق الفعال لمتطلبات الرقابة على الجودة في ضوء معوقات ومشكلات تطبيق متطلبات الرقابة على الجودة في بيئة المراجعة المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- ١- د/ إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، "دراسات وبحوث علمية متقدمة في المراجعة - بحوث علمية محكمة ومنتشرة"، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.

الدوريات العلمية:

- ١- د/ أحمد أنيس أحمد، "دراسة مدى فعالية إجراءات الرقابة الحكومية على جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد الثامن، السنة الرابعة، ٢٠١٤.
- ٢- د/ إيمان محمد سعد الدين، "أثر تقرير الإدارة والمراجعين الخارجيين عن فعالية الرقابة الداخلية في ضوء قانون Sarbanes-Oxley على تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق على البيئة المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ٢٠٠٨.
- ٣- أ/ خالد أحمد الفخراني، "إنرون — الإنبار المالي والدروس المستفادة" ، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمرجعين المصرية، الجزء الثاني، العدد ١٥، ص ص ٢٦-٢٧.
- ٤- د/ عبده على شلبي، "أثر الخبرة المهنية للمراجعين الخارجيين على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثاني، ٢٠٠٨.
- ٥- د/ يونس حسن عقل، "تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحكومة الشركات - دراسة تحليلية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، ٢٠٠٥.

الرسائل العلمية:

- ١- /أحمد سليم مم سليم، "نموذج مقترن لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية (دراسة ميدانية)" ، رسالة بكالوريوس في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
- ٢- /ريمون ميلاد فؤاد، "جودة المراجعة وإنعكاساتها على إستبدال مراجعى الحسابات فى مصر - دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق - فرع بنها، ٢٠٠٤.
- ٣- /سامي حسن على محمد، "نموذج مقترن لقياس وضبط جودة الأداء المهني فى المراجعة" ، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- ٤- /محمد سامي محمد على، "دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تحسين جودة أداء عملية المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية: دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

مصادر أخرى:

- ١- الهيئة العامة للرقابة المالية، "الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة" ، مذكرة داخلية، وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات، وحدة الرقابة على الأدوات والتقارير المالية، بدون تاريخ.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. CearnsK and Ferran E, "Non-Enforcement Led Public Oversight of Financial and Corporate Governance Disclosures and of Auditors", 2008, PP.1-63, <http://SSRN.Com/abstract=11779>, www.ecgi.Org / wp , 5/9/2012.
2. Gipper B. & Leuz C. and Maffett M., "Public Audit Oversight and Reporting Credibility: Evidence from the PCAOB Inspection Regime", PP.1-43, http://ssrn.com/abstract_id=2641211, www.ecgi.org/wp, August,2015,14/12/2016.
3. Krishnan J & Krishnan J* and Song H, "PCAOB International Inspection and Audit Quality", Audsymp.Dept.ku.Edu/wp-Content/Uploads/2014/05/Saturday-Paper-1-by-krishnan-Krishnan-song.pdf, January, 31/10/2014.

4. Mona O. and Peek E. "Investor Reactions to PCAOB Inspection Reports", 2011, PP.1-18, <http://SSRN.COM/Abstract=1807994>, April, 20/10/2019.
5. Van Buuren J.P., "Audit Quality, Information Dynamics and the Partner Effect", 2007, PP.2-32, JP Van Buuren-aaahq.org, 5/9/2012.
6. Zeff S.A., "Some Obstacles to Global Financial Reporting Comparability and Convergence at High Level of Quality", the British Accounting Review, Vol. 39, No.4, www.elsevier.com, 5/9/2012.